
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 15/ العدد 2 (ديسمبر 2020): ص.ص:278- 297

تحديات وآليات تعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي

The challenges and mechanisms of strengthening the social partnership in the field of scientific research

يحياوي إلهام[(1)*] **بوحديد ليلى**[(2)]

[(1)] **جامعة باتنة 1، الجزائر**: y.ilhem@yahoo.fr

[(2)] **جامعة باتنة 1، الجزائر**: leila.bouhadid@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2017/02/25؛ تاريخ القبول: 2018/12/21؛ تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى الإطار النظري للبحث العلمي، وإظهار الجهات المسؤولة عن نشأة البحوث العلمية ومساهمتها في تحقيق التطور المنشود في المجتمع، والتعرف على ماهية الشراكة المجتمعية، وإبراز أهم آليات وتحديات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي .

وتم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها أن آليات تعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي تتمثل في تقديم مميزات ضريبية للمؤسسات من أجل القيام بأبحاث تعاونية، وإضفاء الصبغة التجارية على الأبحاث التي تمول من القطاع العام، وإعداد برامج"علماء الصناعة"، والتدريب المشترك أو المتخصص وساحات التكنولوجيا، والحضانات المدعومة من القطاع العام لتقديم المساندة إلى المؤسسات المبتدئة في شكل مكاتب ومعامل ودعم تقني.

كلمات مفتاحية: البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، مثلث منظومة الشراكة المجتمعية.

Abstract:

The aim of this study was to address the theoretical framework for scientific research, and to show those responsible for the emergence of scientific research and its contribution to the achievement of the

---

* المؤلف المرسل.

desired development in the community, and get to know what the community partnership, and to highlight the mechanisms and the most important challenges of community partnership in the field of scientific research.

Was reached a number of results have been reached. The most important of these results is that the mechanisms of strengthening the social partnership in the field of scientific research are to provide tax advantages for the institutions to carry out cooperative research, to commercialize research financed from the public sector, to prepare "industry scientists" programs, Technology parks and public-subsidized nurseries to provide support to start-ups in the form of offices, laboratories and technical support.

Keywords: scientific research, community partnership, community partnership triangle system.

مقدمة:

لم تعد الموضوعات والقضايا العلمية والبحثية بتلك البساطة التي كانت عليها من قبل، حيث برزت على الساحة موضوعات جديدة ذات طبيعة معقدة ولها أبعاد وفروع كثيرة ويمكن دراستها من زوايا عديدة، وذلك نتيجة لما يشهده الوقت الراهن من التطورات والتغيرات في مختلف ميادين الحياة، وفي مختلف مجالات التخصصات العلمية، مما كان له انعكاسه على بيئة البحث العلمي، حيث أصبحت الجهات المعنية غير قادرة وحدها على مواجهة تلك التحديات والتعامل معها بأسلوب العصر.

وأصبح البديل المناسب هو تقوية الصلة بين العلم والمجتمع وإذكاء روح البحث العلمي وتعزيز الشراكة المجتمعية، ودعم المسؤولية الاجتماعية، حيث ثبت علمياً أن العلماء النشطين الذين يوطدون علاقتهم بالمجتمع ينجزون بشكل أفضل من الناحية الأكاديمية من زملائهم الآخرين غير النشطين، كما ثبت أن المجتمع أو البيئة الحافزة على العلم تكون مهيأة بشكل أكثر لتبني المشروعات العلمية، ومن سمات هذه البيئة الاستعانة بمؤسسات المجتمع كافة بغض النظر عن تبعيتها للقطاع الحكومي أو الخاص، إضافة إلى أصحاب الخبرة والمتميزين من الأساتذة والخبراء والمتخصصين ورجال الأعمال، حيث يسهم الجميع بقيامهم بالدور المناط بهم وإذكاء روح الشراكة بينهم.

ويعتبر البحث العلمي من بين أهم الآليات التي أصبحت الدول تراهن عليها لتحقيق التنمية والتطور في جميع الميادين، فهو السبيل للاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم الفعالية، فقد أصبح تقدم الدول يقاس بحجم إنتاجها العلمي والتكنولوجي وبعدد علمائها وباحثيها، وبدرجة الاهتمام التي توليها للبحث العلمي والاستثمار فيه وفي الموارد البشرية.

يتسم العصر الحالي بالتركيز على البحوث المشتركة التي تقوم على النظرة الشمولية لمشكلات المجتمع وتوظيف مختلف التخصصات في حل المشكلة القائمة، حيث شرع الباحثون في الانفتاح على عالم أرحب وأوسع من عالمهم الضيق المحدود ببعض الدراسات الفردية التي هي أشبه ما تكون بالجزر المستقلة التي تستمد مبرر وجودها من دعوى التخصص الأكاديمي، وهي في الواقع تؤدي إلى تقوقع الباحثين حول تخصصاتهم الضيقة وعدم الأخذ بالنهج التكاملي في معالجة قضايا المجتمع وإشراك كافة مؤسساته في إنجاز تلك القضايا.

إشكالية الدراسة:

إن الشراكة المجتمعية من قبل المؤسسات المعنية بالبحث العلمي لم تحضى بالاهتمام المطلوب، برغم أهمية هذا المجال وحاجة المجتمع الماسة إليه، وكان ينبغي أن يتصدر بقية المجالات من حيث الرعاية والاهتمام والدعم المبني على التكامل المؤسسي وخاصة في هذا الزمن الذي يشهد تعقداً في طبيعة المشروعات البحثية، مما يحتم تضافر الجهود والعمل المشترك، ولعل مرد هذه الظاهرة إلى وجود بعض التحديات التي قد تعرقل المسيرة، وتجعل بعض المؤسسات تحجم عن الشراكة في دعم الأعمال العلمية.

وقد يكمن السبب في تقلص حجم المشاركة أو ربما فقدانه في بعض الحالات نتيجة للقناعة السائدة لدى الأغلبية بأن البحث العلمي مسؤولية الجامعات ومراكز البحث العلمي، وهي مؤسسات قوية ولها ميزانيات كافية، فضلاعن أنها مدعومة من قبل الدولة وبالتالي، فهي في غنى عن الدخول في برامج شراكة مع غيرها.

بناء عليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي أهم تحديات وآليات تعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- توضيح مفاهيم نظرية للبحث العلمي.
- إظهار الجهات المسؤولة عن نشأة البحوث العلمية ومساهمتها في تحقيق التطور المنشود في المجتمع.
- التعرف على ماهية الشراكة المجتمعية.
- إبراز أهم الآليات والتحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تبلور بشكل علمي مفهوم الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، وترصد أبرز التحديات التي تواجه تفعيل هذا المفهوم في المجتمع، مما يضع أمام متخذي القرار والمخططين للتنمية في حقائق علمية في هذا الصدد، ومعطيات مستمدة من الاستقراء المنهجي للقضية محط البحث، ويمكن توظيف تلك المعطيات في اتخاذ البدائل المناسبة، كما أنها تفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية.

منهج الدراسة:

سنعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المفاهيم الخاصة بالبحث العلمي والشراكة المجتمعية أهم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بهما، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات المتوفرة والاستعانة بالمواقع الالكترونية.

هيكل الدراسة:

للإجابة عن المشكلة المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري للبحث العلمي

ثانيا: الجهات المسؤولة عن نشأة البحوث العلمية ومساهمتها في تحقيق التطور المنشود في المجتمع

ثالثا: ماهية الشراكة المجتمعية

رابعا: أهم آليات وتحديات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي

أولا: الإطار النظري للبحث العلمي

سيتم التطرق إلى كل من تعريف البحث العلمي وأهدافه، أهمية البحث العلمي كما يلي:

1 - تعريف البحث العلمي وأهدافه:

لقد أعطيت عدة تعاريف للبحث العلمي نوردها في الآتي:

عرف البحث العلمي بأنه "النشاط الابداعي الذي يتم على أساس قواعد علمية بهدف زيادة مخزون المعرفة واستخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الانتاجي وتحقيق عائد مجزٍ"[(1)].

وعرف أيضا بأنه"النشاط الذي يقوم على طريقة منهجية في تقصي الحقائق والظواهر بغية تفسيرها وتحديد العلاقات بينها وضبطها والتنبؤ بها واحداث اضافات أو تعديلات في مختلف ميادين المعرفة، مما يساهم في تطويرها وتقدمها لفائدة الانسان وتمكينه من بناء حضارته"[(2)].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن البحث العلمي هو عبارة عن نشاط هادف ومنظم يسعى إلى دراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته.

وتتمثل أهداف البحث العلمي في النقاط الآتية[(3)]:

- النهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا والإسهام في تنميته؛
- الاهتمام بقضايا التقدم العلمي والثقافي للجامعة وتطوير رسالتها الحضارية في المجتمع؛

---

(1) هنري عزام وآخرون، **البحث والتطوير: أهميته ودوره في تحسين المقدرة التنافسية للاقتصاد الأردني**، الملتقى الاقتصادي الوطني الثالث حول استراتيجيات التنافسية من خلال البحث والتطوير، الجامعة الأردنية، الاردن، أكتوبر 2002، ص05.

(2) المجيدل عبد الله، شعاس سالم، **معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء لهيئة التدريسية**، مجلة دمشق، المجلد 26، العدد1- 2، دمشق، 2010، ص28.

(3) الزبير فوزية، **العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الأعمال**، المنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص288.

- تعميق التلاحم والاحتكاك العلمي بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات المهتمة بالبحث العلمي والتقدم الثقافي؛

- تقديم خبرات الجامعة واستشاراتها ومخرجات عملياتها البحثية لمشاريع التنمية المحلية.

2- أهمية البحث العلمي:

لا أحد يشكك في أهمية البحث العلمي ودوره في نهضة الشعوب والأمم ومواجهة التحديات التي تعترضها على جميع الأصعدة، فقد أصبح الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية وحل مشاكل المجتمع، ويمكن أن نلمس أهمية البحث العلمي من خلال الحقائق الآتية[1]:

- يساعد على فهم الظواهر وتفسيرها والتحكم فيها والاستفادة منها.
- يساعد على تفادي المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان مثل الأخطار الناجمة عن بعض الظواهر الطبيعية.
- يساعد الإنسان في الحفاظ على صحته وسلامته.
- يساعد على تهيئة وتوفير ظروف الراحة للإنسان والتقليل من جهده مثل توفير وسائل النقل والسفر والراحة.
- يساعد على ربح الوقت والجهد وزيادة الإنتاج كاختراع الآلات التي تستخدم في الصناعة.
- يساعد الدول على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وردع أعدائها.
- يزيد من القوة الاقتصادية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين جودته وخلق ميزة تنافسية للمؤسسات.
- يساعد في حل المشكلات التي تواجه المجتمع وتعيق تقدمه.
- يعتبر العامل المحوري في دفع عجلة التقدم للمجتمعات.
- يعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع، حيث يشكل البحث العلمي استثمارا غير مادي يحقق مردوده على المدى الطويل، وهو يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويمكن المؤسسات من مواجهة تحديات البيئات التنافسية.

---

(1) بوقصاص عبد الحميد، **البحث العلمي كأساس للتنمية الشاملة**، الأسبوع العلمي الوطني الرابع للجامعات حول موضوع التكوين تحدي القرن الحادي والعشرين، جامعة تلمسان، الجزائر، 16- 21 افريل، 2005.

ثانيا: الجهات المسؤولة عن نشأة البحوث العلمية ومساهمتها في تحقيق التطور المنشود في المجتمع

سنتطرق في هذا المحور إلى ما يلي:

1- أبرز الجهات المسؤولة عن نشأة البحوث العلمية ودورها في تحقيق التنمية:

تُعد الجامعات نواة التطور ومصدر الإبداع والابتكار. وعليه، يمكن اعتبارها البيئة الخصبة والمناسبة التي تنمو وتترعرع فيها البحوث العلمية، فالجامعة في أي مجتمع كان لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الإجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى.

وقد اختصت الجامعات كذلك بتقديم العلوم والمعارف لطلبتها، وقامت بتأهيلهم علمياً ووسعت مداركهم كي يستوعبوا المستجدات في العصر الحالي والتطور السريع في العلم الحديث الذي يلبي احتياجات الإنسان الضرورية في هذا العصر الناهض بالثروات العلمية والتقنية، ولها دور عظيم في تزويد منتميها بشتى أساليب التثقيف العلمي والاقتصادي والاجتماعي، كما يكمن دورها في التوجيه الإرشادي لطلابها لإخضاعهم للاندماج والمشاركة في خدمة المجتمع بشتى الاتجاهات.

وتقوم كذلك الجامعات بدور رئيسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتقنية والعمل على تطويرها، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في عصر الثورة العلمية الحاضرة، إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والتنمية الشاملة والتعليم الجامعي كلاهما يلتقيان في الإنسان بوصفه محوراً لهما، فالتعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، والتنمية تتناول المجتمع من جميع جوانبه وتسعى أن تتيح له التقدم، والتنمية الشاملة لا تكون فعالة من غير جهود التعليم العالي في تنمية الثروة البشرية للنهوض بمتطلبات التنمية، وذلك باعتبار أن التنمية الشاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والسياسية في المجتمع هي الصيغة المناسبة لتقدم المجتمع.

2- مساهمات البحث العلمي في تحقيق التطور المنشود في المجتمع:

إن مساهمات البحث العلمي وأنشطته تعتبر إحدى أهم الركائز التي تدفع نحو التقدم التقني الذي يمكن بواسطته تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، حيث يلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في تقدم المجتمعات في شتى المجالات، ويعتبر أداة عصرية لها قواعد وأُسس ومناهج ومراحل ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توفرها حتى يحقق نتائج عملية ويسهم في تنمية المجتمع وتطويره.

كما يؤدي البحث العلمي دوراً مهماً في عملية نقل وابتكار وتطوير التقنيات بما يتواءم مع ظروف الدولة حتى يتحقق الهدف المطلوب منها، لذلك أصبح التطور التقني هو المعيار الفارق بين تقدم الأمم وتخلفها في عصرنا الحالي، مما يتطلب أن نولي اهتماماً للبحث العلمي والتطوير التقني للدور الحاسم الذي يلعبه في تعزيز ذلك التطوير، وبناء قاعدة وطنية للعلوم تكون قادرة على الإبداع والابتكار بمشاركة المؤسسات الوسيطة والداعمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويساهم البحث العلمي الجامعي في تطوير الصناعة وحل المشكلات الفنية التي تواجهها، وخاصة من خلال البحث العلمي التطبيقي الذي يشارك في حل المشاكل التي تصادفها المؤسسات والصناعة، فهو يعتبر ركيزة ومنطلقاً لكل تطور صناعي وتقدم اقتصادي في الدول المتقدمة، بل وأضحى نشاطاً من الأنشطة الاقتصادية ويؤدي دوراً كبيراً مهماً في تقدم الصناعة والاقتصاد ونموهما.

ثالثا: ماهية الشراكة المجتمعية

سنتطرق إلى ماهية الشراكة المجتمعية من خلال التعرض إلى مفهومها، أهدافها، مجالاتها ومعوقاتها كما يلي:

1- تعريف الشراكة المجتمعية وأهدافها:

مصطلح الشراكة مفهوم جديد، يطرح كصيغة جديدة لكافة أشكال العلاقات بين مختلف الكيانات على كافة المستويات، تستهدف هذه الصيغة تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة لأطراف الشراكة، بما يضمن تعظيم الفوائد لهذه الأطراف.

يعتبر مفهوم الشراكة المجتمعية أكثر اتساعا من الشراكة، حيث يتقاسم فيه

الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن الشراكة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة(1).

وقد أطلق على هذا المصطلح "المشاركة الشعبية القاعدية" وتعني به تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلي للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، وهو ما يشير إلى أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني لحفز الطاقات وتعبئة العمل التطوعي(2).

لقد أصبحت الشراكة المجتمعية بمثابة أطر تعاقدية جديدة تضمن إحداث تطوير جوهري في شكل العلاقات ومضمونها، ومن ثم فهي بهذا المعنى تعد إستراتيجية جديدة من شأنها إعادة ترتيب الأوضاع على كافة المستويات بما يحقق الاستقرار ويدفع بعملية التنمية قدما، ويضمن حل المشكلات بالطرق السلمية. وبصفة عامة فإن الشراكة المجتمعية تشير إلى تلك الصيغة الملائمة التي تمكن الأطراف التي تجمع بينها أهداف مشتركة أو غايات متشابهة، من تحقيق هذه الأهداف وتلك الغايات(3).

إنطلاقا من التعاريف السابقة، يمكننا تعريف الشراكة المجتمعية في البحث العلمي بأنها كل نشاط تعاوني وهادف يتم بين المؤسسات الاقتصادية والخدمية بمختلف جنسياتها ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع معين، وفق إطار تعاقدي، يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك. ويتم ذلك عن طريق تكثيف الجهود والكفاءات والخبرات وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ مشروع الشراكة أو النشاط، مع تحمل أطراف

(1) الأصمعي محروس، **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص38.

(2) قنديل أماني، **دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية**، المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية،14-16 مارس، 2005، ص23.

(3) Shauna B and Harper L, An ‘inter–cultural’ of community–academic partnerships: tales from the field, Paper presented at the 36th Annual SCUTREA Conference, 4–6 July 2006, Trinity and All, Saints College, Leeds. [http://www.leeds.ac.uk/educol/documents/155187.htm (8 of 8) [07/03/2014]

الشراكة جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عنها.

وتسعى الشراكة المجتمعية إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها[1]:

- توحيد جهود وقدرات الجانب الحكومي والقطاع الخاص لدعم البحث العلمي بما يحقق تكامل الأدوار من خلال معالجات تشترك فيها كافة الفئات الاجتماعية.

- وضع الخطط والبرامج الخاصة برعاية ودعم البحث العلمي والباحثين فنياً ومهنياً بالتنسيق مع مجالس الإدارات في الجامعات ومراكز البحوث.

- الإسهام في التخفيف من ظواهر الفقر والبطالة والتسول والانحراف من خلال تمويل المشروعات التنموية الصغيرة، والعمل على تأمين فرص عمل ووسائل إنتاج للمستهدفين القادرين على العمل.

- الانتقال من النظام المركزي للنظام اللامركزي في تقديم الخدمات.

- اتباع المنهج العلمي في التعرف على المشكلات ودراستها وحلها.

- استثمار المؤسسات والأفراد في العمل العلمي المنتج، وإشراك كافة شرائح الوطن في تحمل المسؤولية.

- الاستفادة من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص، وضمان شفافية وعدالة توزيع الخدمات.

- إشاعة قيم الحوار والتشاور والتكافل والانفتاح والتعاون، وتثبيت مبادئ وقيم الديمقراطية.

- المشاركة في إنشاء المشروعات متعددة الأطراف (المشاريع المشتركة الكبرى بين الأطراف المتعاونة).

- إنعاش الاقتصاد المحلي والأنشطة العلمية والثقافية والاجتماعية وسائر الفعاليات المجتمعية.

- الاستغلال الأمثل للموارد والاختصاصات والمؤهلات والخبرات المتوفرة.

2- مجالات الشراكة المجتمعية:

تتعدد برامج وأنماط الشراكة المجتمعية انطلاقا من شمولية المفهوم وتنوعه، ويخضع ذلك حتما إلى تطور حاجات المجتمع وتعقد مشكلاته، وتتمثل أهم مجالات

---

(1) السيد مجيد، **الشراكة المجتمعية في العمل البلدي**، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحرين للمؤتمرات، 2006.

الشراكة المجتمعية في الآتي:

- الإعانات التأهيلية والتدريبية في المجالات المهنية والحرفية العلمية والفنية.
- الإعانات الطبية والعلاجية والدوائية المجانية.
- الإعانات التمويلية وتأمين وسائل الإنتاج.
- دعم وتنمية مشاريع خدمات البنية التحتية.
- دعم وتمويل الأعمال البحثية والدراسات العلمية والاجتماعية.

3- معوقات الشراكة المجتمعية:

توجد العديد من المعوقات التي تمنع أو تعرقل تكوين شراكة مجتمعية فعالة بين أطراف عملية التنمية، أهمها[1]:

- ضعف قواعد البيانات وآليات نشرها لتكون متاحة لكل الأطراف كمصدر قوة تفاوضية للجميع.

- غياب ثقافة الحوار في التعامل والتفاعل بين الأطراف المختلفة، وغلبة الحوار التصادمي غير المرن أو المتفتح عند الاختلاف.

- ضعف القوة النسبية لبعض الأطراف كالمجتمعات المحلية نتيجة لغياب تنظيمها الداخلي الذي لا يمكنها في بعض الأحيان من تقديم تمثيل قوى ومتوازن ومعبر عن مصالحها الحقيقية.

رابعا: أهم آليات وتحديات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي

يمكن إبراز أهم تحديات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي من خلال التطرق إلى مثلث منظومة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، وواقع الشراكة المجتمعية والبحث العلمي في الدول النامية.

1- مثلث منظومة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي:

من الآليات التي يمكنها تعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، لاسيما من جانب القطاع الخاص: تقديم مميزات ضريبية للمؤسسات من أجل القيام بأبحاث

(1) الزبير فوزية، **مرجع سابق**، ص295.

تعاونية، وإضفاء الصبغة التجارية على الأبحاث التي تمول من القطاع العام، وإعداد برامج"علماء الصناعة"، والتدريب المشترك أو المتخصص وساحات التكنولوجيا، والحضانات المدعومة من القطاع العام لتقديم المساندة إلى المؤسسات المبتدئة في شكل مكاتب ومعامل ودعم تقني.

وفي هذا الإطار طرح أحد الباحثين منظورا للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي والتطوير، يوضح التحالف والتعاقد بين المؤسسات العلمية والقطاعات الإنتاجية والبحوث التطبيقية، وقد اعتبرها منظومة تمثل أضلاع مثلث مترابط، موضحا أهمية كل طرف للأطراف الأخرى في النهوض بالعلم وبالمجتمع. ويمكن عرض أهمية كل طرف تشاركي كما يلي[(1)]:

- **قطاعات الأعمال:** تعد المبادرات التي تطرحها القطاعات الإنتاجية من المبادرات المهمة لنشر وتطوير البحوث التطبيقية واستيعابها، وعلى ضوء ذلك تشكل العلاقة بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي مناهج شراكة، إذ تعتبر هذه المناهج من المقومات الرئيسية لتطور القطاعات الإنتاجية. وقد مكنت روابط الشراكة هذه من تفعيل الروابط بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي، الأمر الذي ساعد على خلق ابتكارات هائلة كانت الأساس في التطور الهائل الذي حصل في الاقتصاديات المتقدمة. وقد أدت هذه المنهجية في العلاقة إلى إرساء تقاليد وقيم لصناعة القرار. حيث أصبحت هذه القيم والتقاليد ميكانيزمات فرضت نفسها على صناع القرار وعلى المؤسسات العلمية والبحثية لتتكامل وتتناغم من أجل الإبداع والاختراع، مما أحدث تراكما كميا ونوعيا في المعلومات جعلت من البحث التطبيقي ومؤسساته جزءا لا يتجزأ من التنمية الشاملة.

ويعتبر هذا المنهج الكامل لمعنى الشراكة وهو الضمان القوي لتكامل منظومة العلاقة في المثلث البحثي، فالقطاعات الإنتاجية يجب أن تتناغم مع مؤسسات التعليم العالي، كما أن لمؤسسات التعليم العالي دورا في التناغم مع القطاعات الإنتاجية من خلال عرض البحوث التطبيقية والتكنولوجية التي تضمن التطور والابتكار. وقد فرض هذا الشكل من

(1)الزبيدي حمزة، **تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي**، مؤتمر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، السعودية، 2008، ص710.

العلاقة ضرورة تعديل الروابط بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي.

من هذا التحديد يتضح، أن الترابط بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي ليس ترابطا شكليا، وإنما وفق مواصفات معينة. ويمكن أن تفقد الشراكة مضمونها ومعناها حينما تختلف أهداف ورؤى الأطراف الثلاث، ويتبادلون الاتهامات عند بروز مشكلات في التنمية.

- **مؤسسات التعليم العالي (الجامعات ومراكز البحوث):** تشكل مؤسسات التعليم العالي الضلع الثاني في مثلث منظومة الشراكة المجتمعية، فهي تمثل الرافد الأساسي للقطاعات الإنتاجية، حيث تقوم بإعداد الإطارات العلمية من الاختصاصيين القادرين على إنتاج البحث العلمي التطبيقي، وإمدادها بالمعارف التطبيقية الإبتكارية والتكنولوجية.[1] ومن هذا المنطلق، تتحول الجامعات ومراكز البحوث إلى بيوت خبرة حقيقية في الحيز الجغرافي لمنظومة العلاقة البحثية والعلمية. ويتطلب الأمر تعزيز مفهوم المصلحة المشتركة، والتحالف بين مختلف أطراف هذه المنظومة، فحين تكتشف القطاعات الإنتاجية أن من مصلحتها أن تتجه إلى مؤسسات البحث العلمي، فسوف تبتكر آليات للتعاون والشراكة معها.

ولضمان تحقيق درجة مقبولة من التكامل والتعاون بين القطاعين، يجب أن تقدم الجامعات ومراكز البحوث فيها منتجا علميا يتفق ومتطلبات القطاعات الإنتاجية، وفي المقابل يجب أن تغير القطاعات الإنتاجية من نظرتها الاستخفافية بالبحث العلمي بشكل عام، والبحث التطبيقي منه بشكل خاص، وما يحيط به من عوامل المخاطرة وعدم الثقة، وأن تشجع الاستثمار فيه، وأن يعاد النظر في نظم الترقيات الأكاديمية وتقييم أداء الباحثين وفقا لقدرتهم على الاتصال بمواقع العمل والإنتاج وتقديم حلول تطبيقية للمشكلات التي تعترضها. وإسهام الجامعات ومراكز البحوث في توليد المعرفة والتقدم العلمي من خلال البحث التطبيقي والتكنولوجي.

ومن أهم قنوات التعاون التي يمكن للمؤسسات العلمية أن تستخدمها لعقد

---

(1) غانم محمد، **تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية وأثره على التنمية الصناعية العربية**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 37، الأردن، يناير 2000، ص182.

الشراكة مع الأطراف المجتمعية الأخرى ما يلي[1]:

- مراكز البحوث الجامعية: ويتم ذلك عن طريق تطوير خطط لمشاريع بحثية يتم التنسيق بشأنها على مستوى قطاع الأعمال للحصول على الدعم المالي المطلوب، وقد يتطلب تفعيل هذه المراكز اشتراك ممثلي قطاع الأعمال في مجالس إدارتها.

- مراكز البحوث المشتركة: وهي صيغة للعمل المشترك مابين القطاعين، يتم فيها إنشاء هذا النوع من المراكز مناصفة بين الجامعات وقطاع الأعمال، وتضم مجالس إدارتها أساتذة الجامعات وممثلين من القطاع الخاص، وما يميز هذه المراكز البحثية وجود الهيكلية الإدارية المرنة التي تستجيب لمتطلبات واحتياجات القطاع الإنتاجي وتركز على البحوث التطبيقية وحل المشكلات التي تواجه قطاع الإنتاج والأعمال.

- بحوث برامج الدراسات العليا والبحوث المشتركة، برامج التدريب.

- **البحث التطبيقي:** يشكل البحث التطبيقي الضلع الثالث في منظومة الشراكة المجتمعية، فهو يمثل قاعدة مثلث المنظومة، حيث يمثل حلقة الوصل بين القطاعات الإنتاجية، والجامعة بمراكزها البحثية. ويشكل البحث التطبيقي الطلب الأول على السلع البحثية المختلفة التي تعتبر المدخل الرئيسي للنشاط العلمي الذي تمارسه المؤسسات العلمية، وأن استمرار طلب القطاعات الإنتاجية على البحث التطبيقي يمثل الحافز الأساس في تطور المعارف البحثية ومواصلتها[2]. كما أن الاستثمار في البحث التطبيقي يرد أضعاف ما ينفق عليه.

وانطلاقا من أهمية البحوث التطبيقية في تطور الاقتصاديات، تصنف إلى أربع مجموعات[3]:

---

(1) عامر عبد الرؤوف، **نموذج مقترح لتطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات الإنتاج**، المؤتمر الثاني لتطوير وتخطيط التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد، 24–27 فبراير 2008، ص632.

(2) فايد عبد الحميد، **تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية**، المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (3)، يوليو/ تموز، الأردن، 2000، ص389.

(3) الصباحي عارف، محمد زكريا، **العلاقة التفاعلية لكلية الهندسة مع مؤسسات المجتمع اليمني**، المؤتمر الثاني لتطوير وتخطيط التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد، 24–27 فبراير 2008، ص685.

- الأولى: تشمل الأبحاث التي يهدف المجتمع إلى تحقيقها معتمدا على قدراته الذاتية.

- الثانية: الأبحاث التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها عن طريق التعاون المشترك مع البلدان الأخرى.

- الثالثة: الأبحاث التي تخدم تحقيق الأهداف التي يسعى البلد إلى تحقيقها عن طريق استخدام نتائج البحث لدول أخرى.

- الرابعة: تشمل الأبحاث التي تسعى إلى تحسين قدرة المجتمع للوصول إلى درجة من الإبداع واستمراريتها إلى الأجيال المقبلة.

2- تحديات الشراكة المجتمعية والبحث العلمي في الدول النامية:

تهتم دول العالم قاطبة، وخاصة الدول المتقدمة بالبحث العلمي، وتنفق عليه بسخاء لقناعتها بأن العلم هو طريقها نحو التميز والسيادة، بل إن بعض تلك الدول تنفق حوالي 2 – 3% من إجمالي الناتج الوطني على النشاط البحثي والتطويري، كما تلجأ أكثر دول العالم المتقدم إلى سياسة دعم البحث العلمي من القطاع الخاص الذي يرفد أنشطة البحث بما يتراوح بين 50 – 70%، و20% من القطاع الحكومي، و10% من القطاع الخيري[1].

وفيما يتعلق بالدول النامية فهي تعتمد على الإنفاق الحكومي بشكل رئيسي للصرف على أوجه نشاطات البحث العلمي، ونسبة بسيطة من الإنفاق تأتي من القطاع الخاص، والبحث بطبيعته المعقدة والمتشعبة يحتاج إلى دعم مادي ومعنوي قد لا تستطيع أي جهة بمفردها تحمله، لذا فإن المشكلة في الدعم الحكومي تكمن في أنه لا يتناسب وطبيعة البحث المتجددة.

كما أن التطورات الحالية في البحث العلمي الذي ترعاه مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعات قد دفع بالعجلة خطوة نحو الأمام، حيث بدأت تلك المؤسسات تتبنى مشروعات رائدة تسهم في حل مشكلات المجتمع، وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، وتبتعد بعض الشيء عن البحوث العلمية المجردة التي تناقش قضايا نظرية لا تمت للواقع بصلة.

---

(1) الصباحي عارف، محمد زكريا، **مرجع سابق**.

ومن هذا المنطلق بدأت الجامعات تدرك أهمية تنمية الشراكة المجتمعية وتوظيفها لصالح العلم والبحث العلمي، وشرعت في التواصل مع القطاع الخاص بحكم مسؤوليته الاجتماعية لتمويل المشروعات الرائدة.

علاوة على أن ما يدعو إلى مشاركة القطاع الخاص في تطوير العلم والبحث العلمي ما تفرضه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحالية من ضرورة تكاتف جميع أبناء الوطن ومؤسساته في بناء الوطن والنهوض به، ووجود رغبة جادة لدى الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطوير حركة البحث العلمي بما ينسجم مع تطلعات المجتمع نحو توظيف العلم في حل مشكلاته.

وتوجد تحديات أخرى تدعو إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم البرامج العلمية والبحثية في الدول النامية، ومن أهمها:

- انخفاض مستوى الإنفاق على البحث العلمي من قبل الدولة، حيث إن البحث العلمي يتطلب أموالاً طائلة ويتزايد حجم الإنفاق عليه بمرور الزمن، نظراً لتزايد الاهتمام بالعلم وكثرة المشكلات في المجتمع التي تستدعي حلولاً علمية لمعالجتها، إضافة إلى نضوج المنهج العلمي في الجامعات العربية في السنوات الأخيرة، ونحو ذلك من العوامل الأخرى التي أسهمت في ارتفاع مستوى الإنفاق على المشروعات البحثية، ولكي يتم تنفيذ تلك المشروعات على الوجه المطلوب، فلابد من مشاركة القطاع الخاص لتمويل البرامج والأنشطة البحثية التي تعود على المجتمع بالفائدة، وهذا الدعم المالي المقدم من قبل مؤسسات القطاع الخاص يعزز دورها في تنمية المجتمع ويسهم في الحد من العجز المالي الذي تعاني منه المؤسسات الحكومية.

- الانفتاح على المجتمع المحلي، حيث بدأت بعض المؤسسات الخاصة والخيرية تنتبه في الآونة الأخيرة إلى المجتمع والمحيط، ولم يعد تركيزها محصوراً على تأدية المهام والوظائف المحددة لها بل تراعي احتياجات المجتمع، وذلك بغية تحقيق التوازن في أداء رسالتها.

- الرغبة في تطوير المجتمع، حيث تعد الشراكة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا، وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع ومؤسساته تطوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة وعدم

وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع، وغير ذلك من الأمور التي تؤدى إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه.

النتائج والمقترحات:

من خلال دراستنا لموضوع تحديات وآليات تعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، توصلنا إلى **النتائج** الآتية:

- البحث العلمي عبارة عن نشاط هادف ومنظم يسعى إلى دراسة الظواهر دراسة علمية من أجل تفسيرها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع وتطويره.
- تمثل الشراكة المجتمعية في البحث العلمي كل نشاط تعاوني وهادف يتم بين المؤسسات الاقتصادية والخدمية بمختلف جنسياتها ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع معين وفق إطار تعاقدي، يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.
- يمثل مثلث منظومة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي والتطوير، منظورا يوضح التحالف والتعاقد بين المؤسسات العلمية والقطاعات الإنتاجية والبحوث التطبيقية، وترابط الأطراف الثلاثة لمضلع المثلث تؤدي بالنهوض بالعلم وبالمجتمع.
- تتمثل آليات تعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في تقديم مميزات ضريبية للمؤسسات من أجل القيام بأبحاث تعاونية، وإضفاء الصبغة التجارية على الأبحاث التي تمول من القطاع العام، وإعداد برامج"علماء الصناعة"، والتدريب المشترك أو المتخصص وساحات التكنولوجيا، والحضانات المدعومة من القطاع العام لتقديم المساندة إلى المؤسسات المبتدئة في شكل مكاتب ومعامل ودعم تقني.
- تتمثل أهم التحديات التي تدعو إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم البرامج العلمية والبحثية في كل من: انخفاض مستوى الإنفاق على البحث العلمي من قبل الدولة، الانفتاح على المجتمع المحلي، الرغبة في تطوير المجتمع.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم **المقترحات** الآتية:

- اعتماد الخطط البحثية ذات الصلة بالمتطلبات الميدانية والتطبيقية الضرورية للمجتمع للمساهمة في إيجاد حلول جذرية لبعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع على المستوى المحلي.
- عرض موضوع البحث المعتمد على مؤسسات صناعية كبرى مختصة تتلائم مع النقاط

البحثية الموضوعة.

- فتح المجال أمام ذوي الخبرة والممارسة للمشاركة في إيجاد حلول للمشاكل الموضوعة تحت الدراسة، وعدم الاكتفاء بخبرات الأكاديميين أصحاب الخبرات العلمية النظرية.

- تنويع مصادر تمويل البحوث التطبيقية (قطاع حكومي وقطاع خاص) للحصول على أفضل نتائج نصبو إليها باستخدام أحدث التقنيات الحديثة المتوفرة على المستوى المحلي أو العالمي.

- رفع معدل الإنفاق على البحث العلمي ليتواكب مع متوسط الإنفاق العالمي.

- إخضاع أصحاب البحوث التطبيقية إلى دورات تدريبية مكثفة لتطوير قدراتهم الفكرية على البحث وتقصي المعلومات الصحيحة التي تساهم بإيجاد حلول ناجعة للمشاكل الموضوعة تحت البحث.

- تنظيم لقاءات متخصصة بين أصحاب البحوث العلمية التطبيقية وبين المستثمرين في مؤسسات المجتمع بمختلف الميادين.

- نشر الوعي الاجتماعي بأهمية العلم، والبحوث التطبيقية التي تجرى بالجامعات، وذلك عن طريق تشكيل جهاز متخصص بالجامعة يتولى التخطيط والتنفيذ لحملات التوعية ودورها في تطوير قطاعات المجتمع، إضافة إلى تسويق المنتجات البحثية والاختراعات.

- تنفيذ آليات تعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي.

- دعم البحوث التطبيقية والتقنية، باعتبارها أهم أشكال التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاعات الصناعية.

- ربط البحث العلمي الجامعي بإستراتيجية البحث العلمي بالدول العربية، وتوثيق التعاون والتكامل بين مراكز البحث ومجلس البحث العلمي، والاتفاق على صيغة تعاونية لدعم البحوث الجامعية والبحوث التطبيقية.

- تطوير الآلية المتبعة في مكافأة الباحثين المتميزين ودراسة مدى إمكانية الاستفادة من الإيرادات المستهدفة للإدارات البحثية في عملية مكافأتهم وتحفيزهم لمواصلة العطاء والتميز.

قائمة المراجع

1. الأصمعي محروس، الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

2. الزبيدي حمزة، تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي، مؤتمر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، السعودية، 2008.
3. الزبير فوزية، العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الأعمال، المنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2009.
4. السيد مجيد، الشراكة المجتمعية في العمل البلدي، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحرين للمؤتمرات، 2006.
5. الصباحي عارف، محمد زكريا، العلاقة التفاعلية لكلية الهندسة مع مؤسسات المجتمع اليمني، المؤتمر الثاني لتطوير وتخطيط التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد، 24–27 فبراير 2008.
6. المجيدل عبد الله، شعاس سالم، معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء لهيئة التدريسية، مجلة دمشق، المجلد 26، العدد 1- 2، دمشق، 2010.
7. بوقصاص عبد الحميد، البحث العلمي كأساس للتنمية الشاملة، الأسبوع العلمي الوطني الرابع للجامعات حول موضوع التكوين تحدي القرن الحادي والعشرين، جامعة تلمسان، الجزائر، 16- 21 افريل، 2005.
8. عامر عبد الرؤوف، نموذج مقترح لتطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات الإنتاج، المؤتمر الثاني لتطوير وتخطيط التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد، 24–27 فبراير 2008.
9. غانم محمد، تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية وأثره على التنمية الصناعية العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 37، الأردن، يناير 2000.
10. فايد عبد الحميد، تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية، المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (3)، يوليو/ تموز، الأردن، 2000.

11. قنديل أماني، دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 14-16 مارس، 2005.

12. هنري عزام وآخرون، البحث والتطوير: أهميته ودوره في تحسين المقدرة التنافسية للاقتصاد الأردني، الملتقى الاقتصادي الوطني الثالث حول استراتيجيات التنافسية من خلال البحث والتطوير، أكتوبر 2002.

13. Shauna B and Harper L, An ‘inter–cultural’ of community–academic partnerships: tales from the field, Paper presented at the 36th Annual SCUTREA Conference, 4–6 July 2006, Trinity and All, Saints College, Leeds. [http://www.leeds.ac.uk/educol/documents/155187.htm (8 of 8) [07/03/2014]